من إصدارات معهد التخطيط القومي

أولًا- سلسلة قضايا التخطيط والتنمية

1- الإطار المؤسسي لحيازة الأراضي الجديدة واستغلالها في إطار التنمية الزراعية المستدامة العدد 343 – يونيو – 2023

تناول هذا البحث الجوانب المختلفة لعملية استصلاح الأراضي بهدف المساهمة في تطوير إطار مؤسسي لحيازة الأراضي الجديدة واستغلالها بما يحقق أهداف التنمية المستدامة. ولتحقيق هذا الهدف قسم هذا البحث إلى أربعة فصول. رصد الفصل الأول الواقع الراهن للرقعة الزراعية من حيث مساحتها وشكل حيازتها، حيث أوضح أن هذا الواقع يعاني من مشكلتين رئيستين: أن نصيب الفرد من الأرض الزراعية في تناقص مستمر، وأن الحيازة الزراعية تعاني من التفتت. إن علاج هاتين المشكلتين جعل من عملية استصلاح أراضي جديدة ضرورة ملحة. وقد بين البحث أنه بالرغم من الجهود التي بُذلت في هذا المجال، فإنها ما زالت لا تلبي الطموح الذي تتطلع إليه الدولة؛ إذ لم تبلغ المساحة المستصلحة خلال الفترة (2010–2020) سوى (477) ألف فدان، وهو ما جعل الدولة تتبنى في الفترة الأخيرة مشروعًا قوميًا لاستصلاح الأراضي. أما الفصل الثاني فقد تناول سياسات إدارة الأراضي الجديدة واستغلالها. حيث ناقش إدارة هذه الأراضي في ضوء خبرات ومبادئ منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، وخاصة من خلال استعراض ما يسمى بعقد الأمم المتحدة للزراعة الأسرية (2019–2028)، وذلك لما لهذه الزراعة من أهمية في تحقيق التكامل مع الحيازات الكبيرة للمستثمرين والشركات بهدف تكوين مجتمعات عمرانية جديدة تساهم في الحد من التركز السكاني بمواقع الأراضي القديمة. كما نوقشت مسألة توفير المياه اللازمة لري المساحات المستهدف استصلاحها. ثم استعرض هذا الفصل أهم أهداف استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة المتصلة باستصلاح الأراضي، واختتم ببعض الرؤى حول استغلال الأراضي الجديدة تأمينًا لاستدامتها.

وتناول الفصل الثالث مشروعات الاستزراع السمكي واستغلال الأراضي الصحراوية وتنميتها، وتكامل النشاط السمكي مع الأنشطة الزراعية الأخرى باعتبار أن هذا النمط من أنماط استغلال الأراضي الجديدة ذو أهمية كبيرة سواء من حيث تحقيق أكبر إفادة ممكنة من موارد المياه المتاحة، وزيادة الإنتاجية لوحدة الأرض والتغلب على العديد من المشكلات التي قد تواجه عملية استغلال هذه الأراضي، وذلك من خلال استعراض أهم النماذج المحلية والدولية لمشروعات الزراعة التكاملية. أما الفصل الأخير من البحث فقد أوضح أن تحقيق إطار مؤسسي متكامل لاستغلال الأراضي الجديدة يتطلب العديد من الشروط، من أهمها: إنشاء بنية تحتية مناسبة، وتطوير البحث العلمي والإرشاد،

وتطوير سلاسل توريد مناسبة. ويُعد توفير الاستثمار المناسب حجر الزاوية لتحقيق هذه المتطلبات، لذلك تناول هذا الفصل الاستثمار الزراعي من حيث واقعه الراهن وما يعترضه من مشكلات، مع تقديم بعض المقترحات لحفز هذا الاستثمار. وينتهي هذا الفصل بتقديم بعض المقترحات لتطوير إطار مؤسسي للاستغلال المستدام للأراضي الجديدة في مرحلتي الاستصلاح والاستغلال.

- أعد هذه الدراسة فريق بحثي يضم أ.د. عبد الفتاح حسين (الباحث الرئيسي)، وأ.د. سعد نصار، وأ.د. أحمد برانية، وأ.د. بركات الفرا، وأ.د. نجوان سعد الدين، ود. بدر إسماعيل، وأ. بسمة نصر.
- يمكن الاطلاع على الدراسة كاملة بالضغط على الرابط التالي:

http://164.160.67.161/xmlui/bitstream/handle/123456789/5312/%d8%b3.%d9%82343.pdf?sequence=1&isAllowed=y

2-استشراف الآثار المرتقبة لتداعيات الحرب الروسية-الأوكرانية على الأمن الغذائي المصري

العدد 344- يوليو -2023

استهدفت هذه الدراسة تقدير الآثار المتوقعة لتداعيات الحرب الروسية-الأوكرانية على الأمن الغذائي المصري في ضوء عدد من السيناريوهات المتوقعة لهذه الحرب. وفي سبيل تحقيق هذا الهدف سعت الدراسة إلى بيان الأداء الاقتصادي المصري، وأثره على قطاع الزراعة، وإلى رصد وتحليل واقع وتطور الأمن الغذائي في مصر، مع استعراض الآثار الراهنة المترتبة على تداعيات الحرب الروسية-الأوكرانية على كل من الأمن الغذائي العالمي والمصري. وتمثلت فرضية الدراسة في أن الحرب الروسية-الأوكرانية ستؤدي إلى تعميق هشاشة الأمن الغذائي في مصر. ولتحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على المنهج التحليلي الوصفي، والمنهج الكمي الذي يستند إلى نموذج قياس كمي لمحددات الأمن الغذائي في مصر، وهو " نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة".

وقد كشفت الدراسة عن عدد من النتائج، من أهمها هشاشة النظام الغذائي والزراعي في مصر، وأن الحرب الروسية-الأوكرانية كانت لها تأثيرات سلبية على الأمن الغذائي المصري، مع توقع تفاقم تلك الآثار مستقبلًا كلما طال أمد الحرب. وقدمت الدراسة مقترحًا بمجموعة من آليات العمل الممكنة لتعزيز الأمن الغذائي المصري، من أبرزها:

- آليات التحوط من نقص الإمدادات الدولية من السلع الغذائية الأساسية، وذلك بالاستمرار في تنويع مصادر الإمداد، والتوسع في إبرام العقود الآجلة، وتطوير السعات التخزينية، وإعادة التعامل بنظام الصفقات المتكافئة مع روسيا.

– آليات زيادة الإنتاج المحلي من السلع الزراعية والغذائية، بالتوسع الأفقي والرأسي للمحاصيل الاستراتيجية، وتقديم تسهيلات وحوافز للمزارعين، ودعم الاستثمار الزراعي خارج الحدود المصرية، والتوسع في مشروعات تحسين الثروة الحيوانية، والسعي نحو تعزيز التكامل الزراعي بين مصر والدول العربية. وذلك بجانب ضرورة اتخاذ التدابير الإنتاجية والتسويقية والتشريعية واللوجستية والتنظيمية التي من شأنها الحد من التحديات التي تواجه قطاع الزراعة، ومن ثم تحقيق مستهدفات الأمن الغذائي.

– آليات احتواء التضخم وتداعياته الاجتماعية، وذلك بالتوسع في نشر الزراعة التعاقدية، وسرعة إطلاق البورصة السلعية، وإحكام الرقابة على الأسواق، وزيادة عدد الأسر المستفيدة من برامج الحماية الاجتماعية، والإبقاء على التعامل بمستندات التحصيل للسلع الغذائية الاستراتيجية.

– آليات ترشيد الاستهلاك من القمح، وذلك بإنتاج رغيف خبز بخليط من دقيق القمح وبدائل الدقيق الأخرى، مثل الشعير والأرز، والعمل على تقليل الفاقد من القمح والدقيق، ورفع نسبة استخراج الدقيق من القمح، بجانب العمل على مواصلة حملات التوعية الإعلامية بأهمية ترشيد الاستهلاك، وتعديل الأنماط الاستهلاكية، بالإضافة إلى تحسين كفاءة استهداف منظومة دعم الخبز.

- أعد هذه الدراسة فريق بحثي يضم أ.د. هدى النمر (الباحث الرئيسي)، وأ.د. علاء زهران، وأ.د. خالد عطية، وأ.د. وحيد مجاهد، ود. أسماء مليجي، ود. إبراهيم علي، ود. محمد عيد، وأ. آية السرسي، وأ.نسمة أبوقمر، وأ. نهلة سالم، وأ. أروى مرسي.
- يمكن الاطلاع على الدراسة كاملة بالضغط على الرابط التالي:

http://164.160.67.161/xmlui/bitstream/handle/123456789/5313/%d8%b3.%d9%82344.pdf?sequence=1&isAllowed=y

3- حوكمة التكنولوجيات البازغة لدعم التنمية المستدامة – خبرات دولية ووطنية مقارنة

العدد 345- أبريل - 2023

يولي معهد التخطيط القومي اهتمامًا كبيرًا لقضايا التكنولوجيات البازغة باعتبارها من أهم أدوات إعادة تشكيل الأنشطة والقطاعات الإنتاجية والخدمية، وإعادة تشكيل العالم والمجتمعات المعاصرة في ظل الثورة الصناعية الرابعة وتأثيراتها العميقة الراهنة والمنتظرة. وتضم تلك التكنولوجيات أنواعًا متعددة من أبرزها: الذكاء الاصطناعي AI، إنترنت الأشياء IoT، سلسلة الكتل Block chain، التكنولوجيا الحيوية Biotech، والبيانات الضخمة Big Data، الأمن السيبراني Cyber Security، كما يرتبط بتوسع استخدام تلك التكنولوجيات زيادات ضخمة في أحجام المخلفات الإلكترونية

E-Waste في كافة دول العالم. وإذا كانت تلك التكنولوجيات تطرح فرصًا واعدة لدعم كافة مجالات التنمية المستدامة، فإنها تطرح أيضًا تحديات ومخاطر متعددة، الأمر الذي جعل قضايا حوكمة التكنولوجيات البازغة تحظى بأهمية كبيرة لدى كافة دول العالم ومن بينها مصر، كما أصبحت تلك الحوكمة شاغلاً رئيسًا على أجندة العديد من المنظمات والمحافل الدولية والإقليمية ومن بينها ملتقى دافوس 2023، بالإضافة إلى مراكز الفكر والمعاهد البحثية ومن بينها معهد التخطيط القومي.

في هذا السياق؛ تسعى الدراسة من منظور مقارن مع الخبرات الدولية والإقليمية إلى طرح بدائل أكثر فاعلية لحوكمة التكنولوجيات البازغة في مصر، وذلك لدعم التنمية المستدامة من خلال الأطر التشريعية، وأطر السياسات العامة والقواعد الناظمة المناسبة لعمل تلك التكنولوجيات؛ خاصة وأن مصر لديها بالفعل خبرات عملية في هذا الشأن من خلال استراتيجيات ومجالس وطنية وسياسات للذكاء الاصطناعي، والأمن السيبراني، وأمن المعلومات، والهندسة الوراثية، والجينوم المرجعي. وقد أولت هذه الدراسة أهمية خاصة لبعض المجالات العملية لتلك التكنولوجيات في علاقتها بالتنمية المستدامة مثل: التكنولوجيا الحيوية، إدارة المخلفات الإلكترونية، وحوكمة المدن الذكية. وهذه هي المجالات التي تمت مراجعتها ودراستها بالمشاركة العملية مع الأطراف المعنية بها في مصر من خلال لقاءات للخبراء وورش عمل متخصصة.

- أعد هذه الدراسة فريق بحثي يضم أ.د. محمد ماجد خشبة (الباحث الرئيسي)، وأ.د. علاء زهران، وأ.د. خالد عطية، وأ.د. أماني الريس، ود. حسن ربيع، ود. مصطفى النقيب، ود. علي البجلاتي، وأ. أيمن الدسوقي، وأ. نسمة أبوقمر، وأ. محاسن حسن.
- يمكن الاطلاع على الدراسة كاملة بالضغط على الرابط التالي:

http://164.160.67.161/xmlui/bitstream/handle/123456789/5314/%d8%b3.%d9%82345.pdf?sequence=1&isAllowed=y

ثانيًا: مشروع تعميق التصنيع المحلي في مصر

نفذ معهد التخطيط القومي على امتداد ثلاث سنوات (2021 و2022 و2023) مشروعًا طموحًا وضخمًا في موضوع تعميق التصنيع المحلي في مصر. جاء ذلك انطلاقًا من ضرورة وأهمية التحول الهيكلي للاقتصاد المصري، والتي يعتقد في وجوب أن يقوم على قاعدة صناعية وتكنولوجية راسخة تُؤسس على مبادئ العلم والمعرفة والبحث والتطوير والتشاركية، حيث تتشابك قضية تعميق التصنيع مع كافة القضايا الكبرى من ثورة صناعية رابعة، وتطورات تكنولوجية متسارعة ومذهلة، وأزمات ومربكات عالمية، واقتصاد قائم على المعرفة بما يتضمنه من إبداع وابتكار وتعليم وتدريب ذكي يساعد على تنمية رأس المال الطبيعي والاجتماعي والمعرفي، وضرورة التحول الرقمي في الكثير من المجالات، والتجارة الدولية والتنافسية العالمية، والتغيرات المُناخية وتفاعلاتها، والطاقة واستخداماتها،

والحوكمة وتأثيراتها بما تتضمنه من كفاءة تخصيص الموارد وتقليل الهدر والفاقد، والفقر، والحماية والعدالة الاجتماعية، وغيرها من القضايا ذات الصلة.

وقد شارك في هذا المشروع بأوراق عمل (15 ورقة) وأوراق خلفية (13 ورقة) 46 باحثًا من داخل المعهد وخارجه. كما ساند العمل في هذا المشروع تنظيم 30 ورشة عمل وسمنار شارك فيها 140 من أهل الصناعة والبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، فضلًا عن خبراء التنمية والتخطيط ومسئولين سابقين وحاليين عن قطاع الصناعة.

ومن أبرز إصدارات هذا المشروع:

التقرير العام لمشروع تعميق التصنيع المحلي في مصر (يوليو 2023) الذي حرره أ.د. إبراهيم العيسوي (محرر رئيسي)، وأ.د. علاء زهران، وأ.د. أشرف العربي. ويمكن الاطلاع على التقرير كاملًا (525 صفحة) بالضغط على الرابط التالي:

http://164.160.67.161/xmlui/handle/123456789/5308

كما صاحب إطلاق التقرير العام إصدار وثيقة منفصلة تتضمن موجزًا للتقرير العام بعنوان: **مشروع تعميق التصنيع الحلي في مصر – موجز التقرير العام (يوليو 2023)** الذي حرره أ.د. إبراهيم العيسوي (محرر رئيسي)، وأ.د. علاء زهران، وأ.د. أشرف العربي.. ويمكن الاطلاع على الموجز كاملًا (52) صفحة بالضغط على الرابط التالي:

http://164.160.67.161/xmlui/bitstream/handle/123456789/5309/%d9%85%d9%88%d8%ac%d8%b2%20%d8%aa%d9%82%d8%b1%d9%8a%d8%b1%20%d9%85%d8%b4%d8%b1%d9%88%d8%b9%20%d8%aa%d8%b9%d9%85%d9%8a%d9%82%20%d8%a7%d9%84%d8%aa%d8%b5%d9%86%d9%8a%d8%b9.pdf?sequence=1&isAllowed=y

وكان قد صدر أثناء فترة تنفيذ المشروع خمس عشرة ورقة عمل، فيما يلي عنوان كل منها ورابط الوصول إليها:

م	عنوان الورقة والرابط على الموقع الإلكتروني للمعهد	إعداد
1	الورقة المفاهيمية لمشروع تعميق التصنيع المحلي في مصر http://164.160.67.161/xmlui/handle/123456789/4971	أ.د. إبراهيم العيسوي
2	تحديد توجهات تعميق التصنيع المحلي في مصر في ضوء الدروس المستفادة من جائحة كورونا http://164.160.67.161/xmlui/handle/123456789/4978	أ.د. سهير أبو العينين
3	تعميق التصنيع المحلي لزيوت الطعام النباتية http://164.160.67.161/xmlui/handle/123456789/4979	أ.د. عبد القادر دياب أ.د. بركات الفرا
4	تعميق الإنتاج المحلي لتقاوي الخضر http://164.160.67.161/xmlui/handle/123456789/4980	أ.د. هدى النمر أ.د. حنان رجائي
5	استخدام برامج التوازن الاقتصادي وعقود الأوفسيت لتعميق الصناعة المصرية http://164.160.67.161/xmlui/handle/123456789/4981	د. مغاوري شلبي علي
6	سياسات وآليات تعميق الصناعات الإلكترونية في مصر في ضوء الخبرات الدولية وتقييم الممارسات المحلية بالتطبيق على صناعة ألواح الطاقة الشمسية http://164.160.67.161/xmlui/handle/123456789/4982	د. أحمد رشاد د. أسماء مليجي أ. أحمد إبراهيم

م	عنوان الورقة والرابط على الموقع الإلكتروني للمعهد	إعداد
7	سياسة المنافسة والصناعة المصرية: بين النصوص القانونية والممارسة الفعلية بالتطبيق على صناعة حديد التسليح http://164.160.67.161/xmlui/handle/123456789/4983	أ.د. منى الجرف
8	تقييم التوجهات الاستراتيجية وأبعاد الحوكمة التشريعية والمؤسسية والتخطيطية لتعميق التصنيع المحلي في مصر http://164.160.67.161/xmlui/handle/123456789/4986	أ.د. محمد ماجد خشبة أ. مي مصطفى
9	تقييم وتطوير التشريعات ذات الصلة بالصناعة من منظور تعميق التصنيع المحلي في مصر http://164.160.67.161/xmlui/handle/123456789/4987	د. يحيي حسين
10	سياسات وآليات ربط مؤسسات البحث العلمي والابتكار بالصناعة من أجل تعميق التصنيع في مصر http://164.160.67.161/xmlui/handle/123456789/5123_	د. مها الشال د. محمد رمضان
11	سياسات وآليات تعميق صناعة البلاستيك في مصر http://164.160.67.161/xmlui/handle/123456789/5124	د. مغاوري شلبي علي
12	البحث العلمي والابتكار من أجل تعميق التصنيع في مصر http://164.160.67.161/xmlui/handle/123456789/5125	أ.د. معتز خورشيد
13	الارتقاء بالتعليم الصناعي وتطوير نظم التدريب لقوة العمل الصناعية المصرية وإعادة تأهيلها في ضوء الخبرات الدولية http://164.160.67.161/xmlui/handle/123456789/5126	د. محمد يوسف د. سيد سعد محمد
14	تقييم السياسة الصناعية المطبقة في مصر بغرض توسيع فرص تعميق التصنيع المحلي http://164.160.67.161/xmlui/handle/123456789/5127	د. نهال المغربل
15	سياسات التكنولوجيا والابتكار في مصر http://164.160.67.161/xmlui/handle/123456789/5128	أ.د. هشام هداره

ثالثًا- سلسلة أوراق السياسات

1- استدامة الدين الحكومي في مصر: هل يضمن الفائض الأولي بالموازنة العامة الحفاظ عليها؟

العدد 16- أبريل 2023

الدين الحكومي، أو ما يطلق عليه دين أجهزة الموازنة العامة، هو المكون الأكبر في رصيد الدين العام المصري، حيث بلغ رصيد هذا الدين نحو 6.9 تريليون جنيه، بنسبة 87.2% من الناتج المحلي الإجمالي في يونية 2022. وتتبنى وزارة المالية استراتيجية لتخفيض مستوى هذا الدين إلى نحو 79% من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2027، وذلك من خلال استهداف تحقيق فائض أولي primary surplus سنوي بالموازنة العامة يتراوح حول 2% من الناتج المحلي الإجمالي. وقد حققت الموازنة العامة بالفعل فائضًا أوليًا على مدار السنوات الست الأخيرة، وإن لم يصل إلى النسبة المستهدفة. ومن خلال تحليل هذه الورقة للتطورات التي شهدها الدين الحكومي المصري على مدار السنوات الست الأخيرة والمصادر الأساسية لتراكم هذا الدين خلال تلك الفترة، توصلت الورقة إلى عدة نتائج، من أبرزها ما يأتي:

- إن الفائض الأولي الذي حققته الموازنة العامة على مدار السنوات الست الأخيرة، وعلى الرغم من أهميته، إلا أنه غير كاف للحافظ على استدامه الدين الحكومي، حيث اقترن تحقيق هذا الفائض بزيادة مطردة في قيمة هذا الدين ونسبته للناتج المحلي الإجمالي نتيجة ارتفاع تكلفة الاقتراض ومدفوعات فوائد الدين، فضلًا عن التزايد الكبير في العمليات المالية تحت الخط، والتي تؤدي إلى زيادة تراكم الدين الحكومي دون التأثير على العجز السنوي للموازنة، وقد اقترنت الزيادة في حجم الدين الحكومي وفي نسبته للناتج المحلي الإجمالي بتحول مهم في هيكل هذا الدين، حيث ارتفع النصيب النسبي للدين الحكومي الخارجي من 17.7% من رصيد الدين الحكومي في يونيه 2018 إلى 19.2% في يونيه 2022، ومن المتوقع أن يصل هذا النصيب إلى 22.4% من رصيد الدين الحكومي في يونيه 2023. وغني عن القول إن تزايد النصيب النسبي للدين الخارجي في هيكل الدين الحكومي على هذا النحو يرفع حجم المخاطر المالية fiscal risks وتهديدات الاستدامة التي تواجه هذا الدين، خاصة في ظل عدم استقرار سعر صرف العملة الوطنية. وقد أسفر التوسع الكبير في الاقتراض الحكومي عن تخطى هذا الاقتراض– وللمرة الأولى في تاريخ الموازنة المصرية– حجم الإيرادات العامة. ويمكن أن يترتب على هذا الأمر العديد من التداعيات والآثار الاقتصادية والاجتماعية، وعلى رأسها: استمرار تصاعد الموجات التضخمية المتواترة التي يتعرض لها الاقتصاد المصري منذ بداية عام 2022، وما يترتب على ذلك من آثار اقتصادية واجتماعية كبيرة، خاصة على الطبقات محدودة الدخل، وبما يلقي بمزيد من الأعباء على الموازنة العامة لزيادة برامج الدعم والحماية لتلك الطبقات.
- زيادة حدة المزاحمة التي يتعرض لها القطاع الخاص على مدار سنوات العقد الأخير، والتي أسفرت عن تراجع كبير في نصيب هذا القطاع من حجم الائتمان المحلي من 42.1% في عام 2010 إلى 21.8% فقط في سبتمبر من عام 2022. وهنا يجب الإشارة إلى ما ترتب على هذه الظاهرة من تراجع غير مسبوق في حجم أنشطة القطاع الخاص وما يقوم به من استثمارات. إذ تشير بيانات وزارة التخطيط إلى تراجع النصيب النسبي للقطاع الخاص في الاستثمارات الكلية المنفذة إلى 26.2% فقط في عام 2022/2021، مقابل 62.4% من إجمالي الاستثمارات الكلية في عام 2012/2011. وهنا تنوه الورقة الحالية إلى المخاطر التي يمكن أن تنتج عن الاستمرار في هذا المسار. فمع تزايد حجم الدين الحكومي على النحو المتوقع حدوثه في العام الحالي 2023/2022 والأعوام القادمة يمكن أن تضطر الحكومة إلى تقليص حجم الاستثمارات العامة سواء أكان يتم تنفيذها فوق الخط أم تحت الخط، وهو ما سيؤدي بدوره، وفي ظل التراجع المستمر لاستثمارات القطاع الخاص – والتي من المقدر أن تستمر في الانخفاض لتصل إلى 21.4% فقط من إجمالي الاستثمارات الكلية في خطة 2023/2022– إلى نقص حاد في حجم الاستثمارات الكلية

المنفذة. وهو ما يقوض مسار النمو الاقتصادي المستدام، وذلك على نحو يمكن أن يكون له آثار سلبية ممتدة على استدامة الدين العام، بشقيه الحكومي وغير الحكومي.

تقترح الورقة عددًا من الإجراءات اللازمة للحفاظ على استدامة الدين الحكومي وتخفيضه إلى المستوى المنشود. وتتوزع هذه الإجراءات على أربعة محاور: (1) تعزيز مسار النمو الاقتصادي المستدام، باعتباره الركيزة الأساسية للحفاظ على استدامة الدين العام، بشقيه الحكومي وغير الحكومي، (2) تحسين كفاءة أطر حوكمة الدين العام بشقيه الحكومي وغير الحكومي، (3) تبني حزمة من الإصلاحات المؤسسية اللازمة لتحقيق الانضباط المالي ورفع كفاءة الإنفاق العام، (4) استكمال جهود الإصلاح والتطوير التي تبنتها الحكومة لرفع كفاءة منظومة الضرائب المصرية.

- أعد هذه الورقة د. محمد زكي
- يمكن الاطلاع على الورقة كاملةً بالضغط على الرابط التالي:

http://164.160.67.161/xmlui/bitstream/handle/123456789/5223/%d9%88%d8%b1%d9%82%d8%a9%20%d8%b3%d9%8a%d8%a7%d8%b3%d8%a7%d8%aa%20%d8%b1%d9%82%d9%85%2016%20..%20%d8%a8%d8%b9%d9%86%d9%88%d8%a7%d9%86%d8%a7%d8%b3%d8%aa%d8%af%d8%a7%d9%85%d8%a9%20%d8%a7%d9%84%d8%af%d9%8a%d9%86%20%d8%a7%d9%84%d8%ad%d9%83%d9%88%d9%85%d9%8a%20%d9%81%d9%8a%20%d9%85%d8%b5%d8%b1.pdf?sequence=1&isAllowed=y

2- التوجه التصديري للزراعة المصرية بين الواقع والطموح

العدد 17- نوفمبر 2023

تعد تنمية الصادرات الزراعية من أهم أهداف مخططي السياسات الزراعية في مصر. وعلى الرغم مما تبذله الدولة من جهود كبيرة للنهوض بها، فإن كميتها وقيمتها ما زالت تقل كثيرًا عن نظيرتها بالكثيرمن الدول المنافسة، وعن الإمكانيات والفرص المتاحة. ويرجع ذلك إلى وجود العديد من التحديات التي تواجه تسويق الصادرات الزراعية محليًا وخارجيًا. وقد فاقمت تداعيات الحرب الروسية –الأوكرانية من الآثار السلبية التي تواجه الصادرات الزراعية المصرية. ولتعزيز تلك الصادرات اقترحت الورقة مجموعة من السُبل والآليات المتعلقة بالجوانب المؤسسية، وبالتسويق الداخلي والخارجي للصادرات الزراعية، وذلك بجانب اقتراح بعض السياسات والإجراءات الحكومية الأخرى المعززة للعملية التصديرية. وقد استهدفت الورقة بيان الوضع الحالي للصادرات الزراعية واتجاهات تطورها، ورصد الفرص والتحديات أمام النهوض بها، وبخاصة تداعيات الحرب الروسية –الأوكرانية عليها، وذلك بجانب طرح مجموعة من الآليات والسُبل أمام متخذي القرارات وواضعي السياسات لمواجهة التحديات، والنهوض بالصادرات الزراعية. وبالرغم من

الجهود الكبيرة التي بذلتها الحكومة المصرية للنهوض بالصادرات الزراعية، فإنها لم تزل أقل كثيرًا من الإمكانيات المتاحة، ومن مثيلتها للدول المنافسة. إذ تواجه الصادرات الزراعية العديد من المشكلات المحلية والخارجية. وقد تضمنت المشكلات المحلية غياب تواصل المصدرين مع صانعي السياسات، وضعف الروابط بين حلقات السلاسل التصديرية، وغياب المعلومات والبيانات المتعلقة بالتسويق، وقصور التمويل المخصص لصغار ومتوسطي المزارعين المصدرين، ونقص بعض مستلزمات الإنتاج كالأسمدة الكيماوية. أما مشكلات التسويق الخارجي فأهمها: صعوبات الشحن التي تتمثل في عدم توافر أسطول وطني للنقل البحري، وغياب مراكب الشحن السريعة، وعدم توافر فراغات (سعات) بالشحن الجوي، وارتفاع تكلفة نولون الشحن.

وقد كان لتداعيات الحرب الروسية –الأوكرانية آثار سلبية على قطاع تصدير الحاصلات الزراعية، متمثلةً في اضطراب سلاسل الإمداد العالمية، وارتفاع تكاليف الشحن البحري، وتباطؤ النقل البري، وارتفاع الأسعار العالمية للطاقة، وارتفاع أسعار الأسمدة الكيماوية، وارتفاع التضخم العالمي، وسعر الفائدة العالمية. ومع ذلك فقد كان لتداعيات الحرب آثارها الإيجابية على الصادرات الزراعية والتي تمثلت في فتح المزيد من الأسواق الجديدة أمام الصادرات التقليدية وغير التقليدية، والإحلال محل صادرات العديد من الدول التي تأثرت بالحرب أو بالتغيرات المناخية غير المواتية. كما أن انخفاض الجنيه المصري أمام الدولار كان دافعًا لتشجيع المصدرين على زيادة حجم وقيمة صادراتهم من السلع الزراعية إلى الأسواق الخارجية.

وفيما يتعلق بسُبل النهوض بالصادرات الزراعية المصرية وآلياتها اقترحت الورقة كآلية أولى إنشاء اللجنة الوطنية العليا للنهوض بالصادرات الزراعية لتكون بمثابة كيان رفيع المستوى يمثل في إطاره كافة الجهات الفاعلة في سلسلة القيمة للحاصلات الزراعية؛ وذلك بهدف وضع فكر موحد للنهوض بالصادرات. أما الآلية الثانية المقترحة فهي تطوير الإدارة المركزية للحجر الزراعي وتحديثها، والتوسع في زراعة المحاصيل البستانية (وخاصة الجديدة منها) بأراضي المشروعات الجديدة، والتوسع في نشر منظومة التكويد على عموم المزارع والحاصلات التصديرية، وتشديد الإجراءات الرقابية على موانئ الشحن المحلية، وسرعة العمل على توفير خطوط ملاحية سريعة ومنتظمة وتسييرها، والعمل على تأسيس شركة مساهمة مصرية في مجال النقل البحري، والتوسع في إنشاء المكاتب التجارية بالأسواق الخارجية. كما اقترح تفعيل أداء مكاتب التمثيل التجاري، وتوقيع المزيد من بروتوكولات التعاون التجاري مع الدول التي لديها فرص لاستيراد المحاصيل الزراعية من مصر. واشتملت السُبل المقترحة للنهوض بالصادرات الزراعية أيضًا تسهيل عمليات تقنين الأراضي الزراعية للمستثمرين في مجال إنتاج التقاوي للحاصلات التصديرية، وتطبيق الرخصة الذهبية في مجال تصدير الحاصلات الزراعية، وزيادة التسهيلات الجمركية والضريبية والتمويلية لمنتجي

الصادرات الزراعية ومصدريها، وزيادة الدعم الحكومي النقدي غير المباشر لتعزيز الصادرات الزراعية، وتشجيع الاستثمار في المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتصنيع المنتجات الزراعية بدلًا من تصديرها في صورة طازجة. وبالإضافة إلى ما تقدم ينبغي وضع السياسات التي من شأنها تفعيل الآليات المؤسسية والتنظيمية التي تعزز التكامل فيما بين التسويق المحلي، ونشاط التصدير، والتصنيع الزراعي، وبخاصة تلك التي تركز على دعم التسويق التعاقدي والإرشاد التسويقي كالتعاونيات الزراعية، ومنظمات المزارعين الإنتاجية، والمنظمات التصديرية، ومنظمات المجتمع المدني.

- أعدت هذه الورقة د. هدى النمر
- يمكن الاطلاع على الورقة كاملةً بالضغط على الرابط التالي:

http://164.160.67.161/xmlui/bitstream/handle/123456789/5320/%d8%b3%d9%84%d8%b3%d9%84%d8%a9%20%d8%a3%d9%88%d8%b1%d8%a7%d9%82%20%d8%a7%d9%84%d8%b3%d9%8a%d8%a7%d8%b3%d8%a7%d8%aa%20%d8%b1%d9%82%d9%85%2017.pdf?sequence=1&isAllowed=y

3. إدارة الاستثمار العام في مصر: التحديات الراهنة ومقترحات التحسين

العدد 18- ديسمبر 2023

انطلقت هذه الورقة في دراستها لنظام إدارة الاستثمار العام في مصر من فكرة أن تحسين العمليات الأساسية لإدارة الاستثمار العام، والتي تتمثل في إعداد المشروعات العامة واختيارها وتنفيذها ومتابعتها، له أثر كبير في تحسين كفاءة الاستثمار العام. ومن هذا المنطلق تعرضت الورقة للمفاهيم الأساسية المتعلقة بإدارة الاستثمار العام، والإطار القانوني والمؤسسي المنظم له، مع تحليل اتجاهات الاستثمار العام في مصر وترتيبها في المؤشرات الدالة على كفاءة البنية التحتية، والخطوات التي اتخذتها الحكومة المصرية نحو تحسين إدارة الاستثمار العام. وقد خلصت الورقة إلى عدد من النتائج، من أهمها ما يأتي:

- على الرغم من إصدار قانون المالية العامة الموحد رقم 6 لسنة 2022 وقانون التخطيط العام رقم 18 لسنة 2022، وما تضمناه من نصوص منظمة لإدارة الاستثمار العام، إلا أن تأخر صدور اللوائح التنفيذية لهما يعيق التفعيل العملي لعدد من الإصلاحات، وخاصة تطبيق الموازنة متوسطة الأجل وإعداد الخطط بمستوياتها وأبعادها المختلفة والتكامل بينها.

- سجل الاستثمار العام في مصر تذبذبًا من حيث نسبته إلى الناتج، من 10.6% عام 2010/2009 إلى 5% عام 2014/2013، ثم إلى 13.4% عام 2023/2022 وذلك في ظل التوسع في تنفيذ المشروعات القومية

الكبرى. وفي مقابل ذلك انخفضت مساهمة القطاع الخاص في إجمالي الاستثمارات الكلية لتصل إلى 21.4% عام 2023/2022، كما أن شراكة القطاع الخاص مع العام وخاصة في تطوير البنية التحتية ما زالت محدودة للغاية.

– ما زالت معظم الاستثمارات الحكومية تنفذ عن طريق الحكومة المركزية، فنصيب الإدارة المحلية بلغ 6.1% من إجمالي الاستثمارات الحكومية عام 2023/2022، فضلاً عن أن باقي الاستثمارات العامة تُنفذ من خلال الهيئات الاقتصادية والشركات العامة والجهات المركزية الأخرى ولا دخل للإدارة المحلية فيها.

– تحسن ترتيب مصر في الدليل العام للبنية التحتية وفقًا لتقرير التنافسية العالمي لعام 2019، حيث سجل الترتيب 52 من 141 دولة مقابل الترتيب 91 من 140 دولة عام 2016/15.

– اتخذت الحكومة المصرية عدة إجراءات منذ عام 2018 في سبيل تحسين إدارة الاستثمار العام، بما في ذلك سن تشريعات جديدة، وتطبيق موازنة وخطة البرامج والأداء، وإنشاء نظم إلكترونية لإدارة عمليات التخطيط والموازنة، وتنفيذ برامج متخصصة لتعزيز قدرات الموظفين الحكوميين. واستكمالًا لهذه الإجراءات اقترحت الورقة عددًا من الإجراءات اللازمة لتحسين كفاءة الاستثمار العام موزعةً على أربعة محاور أساسية، وهي: الإطار الاستراتيجي طويل ومتوسط الأجل للاستثمار العام، وآليات التخطيط الإقليمي، وتقييم المشروعات واختيارها وتنفيذها، ومخصصات الصيانة والتشغيل ونظم إدارة الأصول.

- أعد هذه الورقة د. أمل زكريا و د. أحمد عاشور
- يمكن الاطلاع على الورقة كاملةً بالضغط على الرابط التالي:

http://164.160.67.161/xmlui/bitstream/handle/123456789/5321/%d8%b3.%20%d8%b3%d9%8a%d8%a7%d8%b3%d8%a7%d8%aa%20%d8%b1%d9%82%d9%85%2018.pdf?sequence=5&isAllowed=y

رابعًا- سلسلة آراء في قضايا التخطيط والتنمية

1- اقتصاديات التبغ وضرائب التبغ في مصر

ديسمبر - 2023

تواجه مصر تحديًا كبيرًا يتمثل في ارتفاع استخدام التبغ، لا سيما بين الذكور، وما يترتب على ذلك من عواقب اقتصادية واجتماعية وصحية. تشير الأرقام إلى أن عدد المدخنين بلغ 48.1% من الذكور البالغين في عام 2020. وتشير تقارير منظمة الصحة العالمية (2022) إلى أن 50% من البالغين المصريين يتعرضون للتدخين السلبي، وأن 24.4% من البالغين يستخدمون التبغ. ويمثل المدخنون في الفئة العمرية 45-54 سنة 23.2%، كما أن الحاصلين على شهادة معرفة القراءة والكتابة لديهم أعلى نسبة تدخين (30.1%). وعلى الرغم من ارتفاع أسعار السجائر، استمرت معدلات الاستهلاك في الارتفاع مما يشير إلى عدم مرونة الدخل. وعلى جانب آخر، انخفضت القدرة على تحمل تكاليف السجائر خلال الفترة من 2019-2021 بسبب زيادة الضرائب، لكن الاستهلاك استمر في الارتفاع، ربما متأثرًا بجائحة كوفيد-19. وفيما يتعلق بالنظام الضريبي، يُقترح زيادة الضرائب على السجائر، وفرض ضريبة محددة موحدة على جميع أنواع السجائر، وتعديل معدلات ضريبة التبغ سنويًا، وزيادة الضرائب على تبغ الأرجيلة ومنتجات التبغ الأخرى التي لا تدخن، واتخاذ الخطوات المناسبة لمكافحة تهريب التبغ. هذا بالإضافة إلى اعتماد سياسة شاملة للحد من حصول الأطفال على التبغ عن طريق رفع سن الشراء من 18 إلى 21 عامًا، وتطوير الحملات الإعلامية، وفرض عقوبات على أية شركة تقوم بتسويق السجائر للشباب، والتخفيف من أية آثار تراجعية محتملة لارتفاع الضرائب على شريحة كبيرة من سكان مصر الذين يعيشون في فقر، وتنفيذ نظام تأمين صحي رقمي شامل وحقيقي.

كما أنه يمكن حث صناع القرار والسياسات للتركيز على ثلاث ركائز أساسية تتمثل في: تنفيذ نظام ضريبي فعال، وتعزيز تدابير حماية الشباب والوقاية، وتوفير الحوافز للتخفيف من التأثير على السكان الفقراء. كما يُوصى بإجراء المزيد من البحوث والدراسات لفهم استراتيجيات التسعير الخاصة بالصناعة، وتعزيز الوعي بمخاطر التبغ الصحية بين الفئات الضعيفة، واستكشاف حوافز الإقلاع عن التدخين، وتحسين إدارة مخاطر سلسلة التوريد.

- مادة هذا العدد مستمدة من تقرير عن اقتصاديات ضرائب التبغ والتبغ في مصر، أعده فريق بحث مكون من أ.د. خالد حنفي، و أ.د. سارة الجزار، والباحثتان الاقتصاديتان دينا سمير الوقاد وندى أشرف. وقد نشر التقرير في يونيو 2023 كجزء من نشاط منتدى إقليمي لباحثين في منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط

بشأن ضرائب التبغ، وذلك بتنسيق من مركز السياسات والتنمية الاجتماعية بجامعة إلينوي في شيكاغو– ومكتب منظمة الصحة العالمية لمنطقة شرق البحر الأبيض المتوسط.

- يمكن الاطلاع على هذا العدد بأكمله بالضغط على الرابط التالي:

http://164.160.67.161/bitstream/handle/123456789/5443/%d8%a7%d9%82%d8%aa%d8%b5%d8%a7%d8%af%d9%8a%d8%a7%d8%aa%20%d8%a7%d9%84%d8%aa%d8%a8%d8%ba%20%d9%88%d8%b6%d8%b1%d8%a7%d8%a6%d8%a8%20%d8%a7%d9%84%d8%aa%d8%a8%d8%ba%20%d9%81%d9%89%20%d9%85%d8%b5%d8%b1.pdf?sequence=12&isAllowed=y

2– انضمام مصر لتجمع بريكس: المكاسب والتحديات

يناير– 2024

تعرض الاقتصاد المصري ومعظم دول العالم لصدمات متتالية وأوضاع مضطربة بداية من جائحة كوفيد–19 وانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية، وصولًا إلى الحرب الروسية – الأوكرانية بتداعياتها العنيفة على مختلف القطاعات الاقتصادية، والتي أثرت بالسلب على مكتسبات برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي انتهجته مصر منذ ٢٠١٦. وفي ظل وجود تلك التداعيات جاء إعلان قمة "بريكس" السنوية الخامسة عشرة التي عُقدت خلال الفترة من 22–24 من أغسطس 2023 عن قرار الموافقة على انضمام مصر (وكذلك السعودية، والإمارات، وإيران، والأرجنتين، وأثيوبيا) إلى دول التجمع اعتبارًا من أول يناير 2024. ويعد ذلك إشارة إلى أهمية العلاقات الاقتصادية والسياسية الجيدة بين مصر ودول التجمع، وأن هذه العضوية سوف تزيد من قدرة الاقتصاد المصري على تجاوز تداعيات الأزمة الاقتصادية الراهنة. ورؤي على جانب آخر، مجموعة من التحديات الأساسية التي يتوجب الانتباه لها في هذا السياق مثل وجود عدد من الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد المصري التي قد تحد من استفادة مصر من خلال عضويتها بالتجمع. كذلك وجود بعض المخاوف من تزايد اقتراض مصر من بنك التنمية التابع للتجمع، ما قد يزيد ممن أعباء الديون الخارجية. هذا بالإضافة إلى التخوف من إمكانية تعرض الأسواق المصرية للإغراق، وخاصة من منتجات الدول الصناعية الكبرى الأعضاء في التجمع، ما قد يؤثر بالسلب على الصناعة الوطنية، وأخيرًا، قد يحول ضعف هيكل الصادرات المصرية دون استفادة مصر من تخفيض قيمة عملتها في زيادة صادراتها إلى دول التجمع.

- مادة هذا العدد مستمدة من الحوار في لقاء الخبراء الأول للعام الأكاديمي 2023–2024 الذي عقده معهد التخطيط القومي لتقييم انضمام مصر لتجمع "بريكس" والوقوف على ما قد ينتج عنه من مكاسب وتحديات.
- يمكن الاطلاع على العدد كاملًا بالضغط على الرابط التالي:

http://164.160.67.161/bitstream/handle/123456789/5449/%d8%a7%d9%86%d8%b6%d9%85%d8%a7%d9%85%20%d9%85%d8%b5%d8%b1%20%d9%84%d8%aa%d8%ac%d9%85%d8%b9%20%d8%a8%d8%b1%d9%8a%d9%83%d8%b3%20%20%d8%a7%d9%84%d9%85%d9%83%d8%a7%d8%b3%d8%a8%20%d9%88%d8%a7%d9%84%d8%aa%d8%ad%d8%af%d9%8a%d8%a7%d8%aa.pdf?sequence=8&isAllowed=y

خامسًا– سلسلة أوراق العمل

استدامة الدين الخارجي المصري: هل تحتاج إلى إدارة مختلفة للثالوث المستحيل؟

فبراير 2024

تتناول هذه الورقة قضية ارتفاع الدين الخارجي في مصر، وتقوم بتقييم استدامة هذا الدين مع توضيح الفروق الجوهرية بين الأزمة الراهنة وغيرها من الأزمات الأخرى. وتتضمن أهداف الورقة: تحليل مفهوم الدين الخارجي، وأسباب زيادة المديونية، مع إجراء مقارنة بين مؤشراتها الأساسية فيما بين مصر والدول الأخرى، فضلًا عن رسم خارطة طريق للخروج من الأزمة الراهنة. وقد توصلت الورقة إلى عدة نتائج أساسية ومنها: ارتفاع حجم الدين الخارجي بما يوازي أربع مرات خلال الفترة من (يونية 2011– يونية 2023) ليصل إلى 164.5 مليار دولار، وقد اقترنت تلك الزيادة بتغيرات هيكلية كبيرة. وقد ترتب على التراجع الكبير في نسبة الصادرات للناتج المحلي الإجمالي في مصر على مدار السنوات الأخيرة زيادة حجم الدين الخارجي وأعباء خدمته نسبةً للصادرات في مصر عن جميع دول المقارنة بفروق كبيرة.

وخلصت الورقة إلى أن الأزمة الراهنة للدين الخارجي المصري، وغيرها من الأزمات، جاءت منبثقة من حزمة السياسات التقليدية القائمة على تحرير حساب رأس المال لميزان المدفوعات مع تثبيت سعر الصرف لفترات طويلة، مع زيادة أسعار الفائدة المحلية لجذب الأموال الساخنة لمواجهة العجز الهيكلي في الحساب الجاري لميزان المدفوعات. وقد قدرت الورقة فجوة التمويل الخارجية في عام 2024 بأكثر من 19.0 مليار دولار. ويحتاج سد هذه الفجوة إلى ضرورة عدم التباطؤ في تنفيذ توصيات صندوق النقد الدولي، والتوسع في عمليات مقايضة الاستثمارات بالديون الخارجية، وتسريع عملية تخارج الدولة من الأنشطة غير الاستراتيجية. وأوصت الورقة بضرورة تبني حزمة من الإجراءات على الأجل الطويل تتضمن تبني استراتيجية للتصنيع من أجل التصدير، وتبني إدارة مختلفة للثالوث

المستحيل في السياسة النقدية التي تعني أنه في حالة الاقتصاد الصغير والمفتوح (الذي يعتمد على الاستيراد والتصدير وانتقال رؤوس الأموال بشكل كبير في نشاطه الاقتصادي كما هو الحال في الاقتصاد المصري)؛ يستحيل لهذا الاقتصاد أن يحقق ثلاثة أهداف اقتصادية في آن واحد، وهم: (1) حرية انتقال رؤوس الأموال، (2) تثبيت سعر العملة الوطنية، (3) حرية تحديد سعر الفائدة المحلي. هذا بالإضافة إلى أهمية العمل على تحسين أطر حوكمة الدين الخارجي. ودعت الورقة إلى تجنب الاعتماد لفترات ممتدة على الأموال الساخنة وتحويلات العاملين، مع التركيز على تنويع هيكل الاقتصاد الوطني وتعزيز استدامة الصادرات.

- أعد هذه الورقة د. محمد زكي

- يمكن الاطلاع على الورقة كاملة بالضغط على الرابط التالي:

http://164.160.67.161/bitstream/handle/123456789/5451/%d8%a7%d8%b3%d8%aa%d8%af%d8%a7%d9%85%d8%a9%20%d8%a7%d9%84%d8%af%d9%8a%d9%86%20%d8%a7%d9%84%d8%ae%d8%a7%d8%b1%d8%ac%d9%8a%20%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%b5%d8%b1%d9%8a%20%20%20%d9%87%d9%84%20%d8%aa%d8%ad%d8%aa%d8%a7%d8%ac%20%d8%a5%d9%84%d9%8a%20%d8%a5%d8%af%d8%a7%d8%b1%d8%a9%20%d9%85%d8%ae%d8%aa%d9%84%d9%81%d8%a9%20%d9%84%d9%84%d8%ab%d8%a7%d9%84%d9%88%d8%ab%20%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%b3%d8%aa%d8%ad%d9%8a%d9%84%20%d8%9f.pdf?sequence=8&isAllowed=y